

الكفاح من أجل العدالة وحقوق الإنسان

الناشطات المصريات يتحدثن
عن نضالهن



منظمة العفو
الدولية



منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم أكثر من 3 ملايين شخص يناضلون في أكثر من 150 بلداً ومنطقة من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وتتمثل رؤيتنا في تمتع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ومنظمتنا مستقلة عن أية حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين - ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة.



منظمة العفو الدولية

الطبعة الأولى 2013
Amnesty International Ltd
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2013

رقم الوثيقة: MDE 12/011/2013 Arabic
اللغة الأصلية: الإنجليزية
الطبعة: منظمة العفو الدولية،
الأمانة الدولية، المملكة المتحدة

جميع الحقوق محفوظة. ولهذه المطبوعة حقوق طبع، ولكن يجوز إعادة إنتاجها بأية وسيلة من دون دفع رسوم، وذلك لغايات دعوية ونضالية وتعليمية، ولكن ليس لإعادة بيعها. ويطلب أصحاب حقوق الطبع تسجيل مثل هذا الاستخدام لديهم لأغراض تقييم التأثير. أما نسخها في أي ظروف أخرى، أو إعادة استخدامها في مطبوعات أخرى أو لغايات الترجمة أو التكييف، فإنه يتطلب إنفاً خطياً مسبقاً من الناشر. وقد يُطلب دفع رسوم مقابل ذلك. لطلب الإذن أو لأي استفسار آخر يُرجى الاتصال بـ copyright@amnesty.org

صورة الغلاف: جدارية في شارع محمد محمود بالقاهرة تصور المرأة ونضالها من أجل حقوق الإنسان. وتقول الجدارية: «لا للتحرش». وكان شارع محمد محمود موقعاً للاحتجاجات في نوفمبر/تشرين الثاني 2011، وتم قمعها على أيدي قوات الأمن المركزي، مخلّفة مصرع حوالي 50 شخصاً.

© Amnesty International

amnesty.org

قائمة المحتويات

5	مقدمة
8	ماري دانيال
8	العدالة لقتلى المتظاهرين
10	عزة هلال أحمد سليمان
10	العدالة لجرحى المتظاهرين
13	عزة سليمان
13	تدافع عن الناجيات من العنف
16	إنجي غزلان
16	مكافحة التحرش والعنف الجنسي
18	أمينة عجمي
18	حماية النساء من العنف
20	منال الطيبى
20	الدفاع عن الحق في السكن
23	عائشة أمين
23	إحدى المناصرات عبر مواقع الإنترنت للمثليات والمثليين والشائبيين والشائيات و مغيري الهوية الجنسية
26	التحرك المطلوب الآن

مقدمة

عقب "ثورة 25 يناير" التي أطاحت بالرئيس حسني مبارك في فبراير/شباط 2011، ارتفعت التوقعات والآمال في تحسُّن مستوى الحياة بالنسبة لجميع المصريين، ولاسيما النساء اللائي لعبن دوراً بارزاً للغاية في انتفاضة الشعب.

ومنذ ذلك الحين وحتى الآن لم تتحقق مطالب "ثورة 25 يناير" في تحقيق الكرامة الإنسانية والمتمثلة في الشعار الشهير عيش، حرية، عدالة اجتماعية" - إلى حد كبير، ولم تُربط حتى الآن بمطالب النساء في الحقوق المتساوية وعدم التعرض للتحرش الجنسي والعنف.

واليوم تلعب النساء دوراً قيادياً في النضال من أجل حقوق الإنسان في مصر. وتتناضل الناشطات من أجل تحقيق الطيف الكامل لحقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. بيد أنه في الوقت الذي تقع فيه المساواة في صُلب التمتع بحقوق الإنسان، فإن السلطات تجاهلت التزاماتها بإحقاق هذا الحق ومكافحة التمييز.

وبدلاً من ذلك، تم تهميش النساء؛ إذ تم إقصاؤهن عن الحياة العامة، بما في ذلك عن مناصب حكومية هامة وهيئات وضع القوانين والقضاء. وفي الشوارع، تعرّضت النساء المحتجّات للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس على أيدي قوات الجيش والأمن - فضلاً عن الاعتداءات من قبل مجموعات من الرجال المجهولي الهوية. ولم تتخذ السلطات أية خطوات لضمان تمكين النساء من المشاركة على قدم المساواة في بناء مصر الجديدة. بل على العكس من ذلك، أنشأت جمعية تأسيسية جميع أعضائها تقريباً من الرجال، وألغت "كوتا" المرأة في الانتخابات البرلمانية، مما أدى إلى انخفاض نسبة تمثيل النساء إلى اثنين بالمئة. كما أنها قد فشلت في تقديم مرتكبي أعمال العنف الجنسي ضد النساء للمحاسبة.

وفي فترة حكم الجيش، الممتدة من فبراير/شباط 2011 إلى يونيو/حزيران 2012، تعرضت الناشطات إلى مستويات غير مسبوقة من العنف على أيدي الجيش والأمن المركزي. وقد افتضحت قسوة الجيش واحتقاره للنساء أول مرة، عندما أخضع النساء المحتجّات إلى "فحوص العذرية" القسرية في مارس/آذار 2011. وعندما رفعت النساء أصواتهن ضد تلك الإجراءات، ردَّ الجيش في البداية بنفي إجراء "فحوص العذرية"، ثم أنحى باللائمة على النساء أنفسهن بسبب "الإقامة في خيام مع المحتجين الذكور". وحاول الجيش تحصين نفسه من الانتقادات بتلطيخ سمعة كل من يتجرأ على انتقاده. ولكن في ديسمبر/كانون الأول 2011، تم تصوير أفلام فيديو لبعض أفراد الجيش، ظهروا فيها وهم ينهالون بالضرب على المحتجّات في شوارع القاهرة. وقالت نساء اعتُقلن أثناء الاحتجاج إن الجنود مارسوا العنف الجنسي ضدهن. وقد هزّت تلك الحادثة موقف الجيش من حقوق المرأة إلى الأبد. وبدأ أن العنف كان يهدف إلى ردع النساء عن المشاركة في المظاهرات وإجبارهن على الابتعاد عنها. ولكن ذلك حفز النساء على النزول إلى الشوارع بالآلاف بدلاً من ذلك.

ولم يُقدّم أحد من قوات الجيش أو الأمن إلى ساحة العدالة على انتهاكات الحقوق الإنسانية للنساء. وُبرئت ساحة العسكري الوحيد الذي حوكم بسبب إجراء "فحوص عذرية" في مارس/آذار 2012. إن الحصانة التامة التي تمتع بها عنف الدولة ضد النساء أرسل إشارة تقول إنه مباح، بل مهّد الطريق إلى ارتكاب المزيد من الانتهاكات.

وتساءل العديد من الناس كيف سيكون تصدي الرئيس محمد مرسي لحقوق المرأة عندما وصل إلى سدة الحكم في

يونيو/حزيران 2012، بعد أن وعد باحترام حقوق المصريات جميعاً، وكيف سيكون إنجازها في مجال حقوق الإنسان.

لم تكن المؤشرات الأولى طيبة: ففي الأشهر التي مرّت بعد تبوّئه منصبه، وضعت الجمعية التأسيسية للدستور سلسلة من مسودات الدستور التي نصت على تقييد حقوق المرأة. وضمت الجمعية التأسيسية سبع نساء فقط من أصل 100 عضو، وهيمن عليها حزب الحرية والعدالة الحاكم وحزب النور. وواجهت الجمعية التأسيسية دعوى قضائية تطعن في قانونيتها، ولكن الرئيس مرسي أصدر إعلاناً في نوفمبر/تشرين الثاني 2012 يقضي بأن الجمعية محصنة من الدعاوى القضائية. كما أن الإعلان، الذي منح الرئيس سلطات غير محدودة، أشعل فتيل احتجاجات جماهيرية جديدة، شاركت فيها النساء، مرة أخرى، على قدم المساواة مع الرجال.

وتجاهلت السلطات الأصوات التي دعت إلى ضمان أن تكون العملية الدستورية ممثلة للمجتمع المصري بأسره وتكفل حقوق المرأة. وقد أقرت الصيغة النهائية للدستور في عجلة، واعتمدت في استفتاء عام في ديسمبر/كانون الأول 2012. ويحظر الدستور التمييز ضد المواطنين المصريين، ولكنه لا ينص صراحةً على حظر التمييز ضد المرأة، ويشير إليها كتابعة للرجل أو كربة عائلة فقط. كما أنه ينص على أحكام الشريعة الإسلامية، التي يمكن استخدامها لتبرير تشريعات تنطوي على تمييز ضد المرأة في مسائل الزواج والطلاق والحياة الأسرية. وبدلاً من النص على حقوق المرأة، عمد الدستور إلى إقصائها، ومهد الطريق إلى تدابير جديدة تنطوي على تمييز.

إن امتناع الجمعية التأسيسية عن النص على الطيف الكامل لحقوق الإنسان في الدستور، بما فيها المساواة بين المرأة والرجل، إنما يلخص الجدل المستمر بشأن حقوق الإنسان في مصر اليوم. ولطالما دعت منظمة العفو الدولية السلطات إلى احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وإلى العمل الجاد من أجل تلبية طموحات جميع المصريين في تحقيق الحرية والكرامة والمساواة والعدالة الاجتماعية لأنفسهم وللأجيال القادمة على السواء.

ومع اندلاع المزيد من المظاهرات، بما فيها تلك التي خرجت رداً على الإعلان الدستوري الذي وضعه الرئيس مرسي في نوفمبر/تشرين الثاني 2012، وردت أنباء حول وقوع اعتداءات رهيبة على النساء الناشطات في ميدان التحرير بالقاهرة. وتم فصل النساء عن أصدقائهن وزملائهن وتطويرهن من قبل مجموعة من الرجال الذين عمدوا إلى تمزيق ملابسهن وجرحهن بعيداً وإخضاعهن للعنف الجنسي. وبلغت تلك الانتهاكات أوجها في الاعتداءات التي نُفذت ضد النساء من قبل مجموعات من الرجال المجهولي الهوية في ميدان التحرير في 25 يناير/كانون الثاني 2013. ومرة أخرى، كان الغرض من تلك الاعتداءات هو إرغام النساء على مغادرة الشوارع ومنعهن من الاحتجاج. ومرة أخرى جاء رد السلطات على تلك الهجمات بوضع اللوم على النساء أنفسهن. وقال أعضاء في مجلس الشورى المصري إن النساء هنّ اللاتي جررن الاعتداءات على أنفسهن من خلال اختلاطهن بالمتحجين الذكور. كما تم تلطيخ سمعة النساء المحتجات من قبل وسائل الإعلام. إذ قال صاحب محطة تلفزيونية خاصة إن النساء المحتجات يذهبن إلى ميدان التحرير لأنهن "رايحين عشان يغتصبوا"، وإن أولئك النساء لسن سوى "شياطين"¹.

¹ أحمد محمد عبدالله (المعروف باسم أبو إسلام)، وهو مالك محطة "الأمة" التلفزيونية. وفي فيلم فيديو نُشر على الإنترنت في 6 فبراير/شباط، قال أبو إسلام إن النساء المحتجات ذهبن إلى ميدان التحرير لأنهن أردن أن يُغتصبن، وإن أولئك النسوة "شياطين". وقد قوبلت تلك التعليقات بتنديد واسع النطاق. أنظر البيان الصحفي بعنوان: "المشرعون المصريون ينحون باللائمة على الضحايا النساء على تعرضهن للعنف الجنسي"، 13 فبراير/شباط 2013. أنظر الرابط:

7 الكفاح من أجل العدالة وحقوق الإنسان
الناشطات المصريات يتحدثن عن نضالهن

وإذا أُريد أن تنبلج حقبة جديدة للنساء في مصر، فإنه يتعين على السلطات، إلى جانب الزعماء السياسيين أجمعين، أن يناضلوا أولاً ضد مواقفهم التمييزية المترسخة تجاه النساء وحقوق الإنسان. وينبغي أن تتمثل الخطوة الأولى في شجب كافة أشكال العنف الجنسي ضد المرأة بلا تحفظ. بعد ذلك ستكون هناك حاجة إلى وضع خطة شاملة للتصدي للعنف الجنسي ضد المرأة، لضمان التعامل مع مثل هذه الحوادث بكل جدية من قبل قوات الأمن ومكاتب الادعاء العام، ولمكافحة التمييز بسبب نوع الجنس المتفشي في البلاد. وتتمثل إحدى طرق استعادة الثقة بقدرة نظام العدالة على مكافحة العنف الجنسي في ضمان إجراء تحقيقات مستقلة في الاعتداءات الأخيرة التي استهدفت النساء في ميدان التحرير، وتقديم الجناة إلى ساحة العدالة.

إن النساء لسن بانتظار دعوتهن إلى المشاركة في النضال من أجل الإصلاح وحقوق الإنسان؛ فهنَّ حاضرات في كل ميدان من ميادين الحياة، يدافعن عن حقوق الإنسان في الشوارع ومراكز الشرطة والمحاكم ووسائل الإعلام وعلى شبكة الانترنت. وهن محاميات وناشطات وطبيبات وصحفيات ومدونات. كما أنهن لسن بانتظار قيام السلطات بالتصدي للعنف الجنسي والتحرش. وفي حين أن موقف السلطات من العنف ضد المرأة ظل يتسم بالتقاعس واللامبالاة، فقد أطلقت النساء الناشطات مبادرات جديدة من قبيل "قوة ضد التحرش / الاعتداء الجنسي الجماعي" للتصدي للانتهاكات ضد النساء في شوارع القاهرة وغيرها من المناطق.

وقد أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع سبع ناشطات، ممن يكافحن من أجل العدالة وحقوق الإنسان في عدد من المجالات المختلفة، وتحدثت هؤلاء الناشطات معنا حول نضالهن في سبيل العدالة والحقوق.

ماري دانيال

العدالة لقتلى المتظاهرين

"إذا كنت تناضل من أجل قضية العدالة العامة، فإنك يجب أن تناضل من أجل العدالة في الحالات الفردية كذلك."

في 9 أكتوبر/تشرين الأول 2011 كانت ماري دانيال تشارك في احتجاج أمام مبنى الماسبيرو عندما قُتل شقيقها مينا دانيال مع أقباط آخرين على أيدي الشرطة العسكرية. وهي الآن ناشطة مرموقة تطالب بالعدالة، لا لشقيقها فحسب، وإنما للآخرين أيضاً.

قالت ماري دانيال، وهي من عشوائية عزبة النخل بالقاهرة وعمرها 42 عاماً، إنها لم تكن منخرطة في العمل السياسي قبل " ثورة 25 يناير"، مع أنها منذ عام 2010

أنضمت إلى الاحتجاجات ضد الهجمات التي استهدفت الكنائس القبطية.

لكن حياتها تغيرت في ماسبيرو، مبنى الإذاعة والتلفزيون المصري بالقاهرة، حيث كان الأقباط يتظاهرون ضد التمييز والهجمات على الكنائس. وقالت إن المنطقة سرعان ما أصبحت "ساحة حرب" عندما اقتحمت المدرعات صفوف المحتجين.

"كنت في مؤخرة المظاهرة تقريباً عندما بدأ إطلاق النار، وكنت قلقة بجنون على مينا لأنني كنت قد فقدته. كان الجميع يقولون إننا يجب أن نغادر، وفي النهاية بقيتُ أنا وشقيقتي شيري. كانوا يطلقون النار بشكل عشوائي وينهالون على الناس بالضرب".

ولم تعلم ماري بأن شقيقها لقي حتفه إلا في الساعة الثامنة من ذلك المساء، بعد وقت قصير من ركوبها سيارة



أجرة كي تغادر ماسبيرو، عندما تلقت مكالمة هاتفية تُعلمها بأن جثته موجودة في المستشفى.
"بدأنا في الحال النضال من أجل تحقيق العدالة لمينا، هناك في المستشفى وفي تلك اللحظة بالذات. "وَكَلَّتُ محامين
لمتابعة القضية، ولكنني أعرف أن شيئاً لن يحدث عن طريق القانون، لأنه لا يوجد قانون حقيقي."
وأضافت تقول: "ظننتُ أنني برحيل مينا سأضيع، بيد أن قوة جديدة حَلَّتْ بي للكفاح من أجل الأهداف التي كافح
من أجلها مينا وأنا وآخرون، وسيكون النجاح حليفنا في نهاية المطاف."
ونظراً للأوضاع الراهنة، لا أتوقع أن أحصل على العدالة بشكل فردي على مقتل مينا، ولكنني سأواصل النضال من
أجل العدالة الحقيقية، والمتمثلة في أن تصبح مصر أكثر بلدان العالم عدالة – وطناً خالياً من الفقر والقمع و
التمييز".

ومنذ مأساة ماسبيرو، تبنتُ ماري دانيال العديد من القضايا الأخرى. وبالفعل فقد أجرت منظمة العفو الدولية
هذه المقابلة معها عندما كانت تشارك في احتجاج للمعلمين الذين كانوا يطالبون برفع الحد الأدنى للأجور. وقد
حملت، مع نشطاء آخرين، أواني فارغة احتجاجاً على ارتفاع تكاليف المعيشة أمام مقر مجلس الوزراء، وبدت كأنها
واحدة من قادة تلك الحملة.

وتحدثت بحماسة عن دور النساء في تحفيز الدعم للنضال من أجل العدالة. "إننا نناضل على قدم المساواة مع
الرجال، ولا نرى أنفسنا أقل أو أكثر قوة من الرجال."
وعندما سُئلت عن الدستور قالت ماري دانيال: "الدستور لا يكفل للمرأة في مصر أي حق من حقوقها. إنه لا يمثل
الشعب".

هل ماري دانيال متفائلة بشأن المستقبل؟

"النظرة العامة تقول إن الثورة فشلت وإن أهدافها لم تتحقق. ولكن الثورة لم تنته، فقد أظهرت الثورة مدى قوة
النساء."

التمييز ضد الأقباط

لقد شارك المصريون، من كل الأديان والطوائف، في "ثورة 25 يناير". غير أن الأقليات الدينية ظلت تعاني
من التمييز من قبل السلطات، ولا توفر لها الدولة حماية كافية من العنف الطائفي.

تتفشى أشكال التمييز والاعتداءات بشكل خاص ضد الأقباط، الذين يشكلون أكبر أقلية دينية في مصر. ولا يزال
تمثيل الأقباط اليوم متدنياً فيما يتعلق بالتعيينات في المناصب العامة العليا وفي مناصب رئاسة الجامعات، بالإضافة
إلى المواقع الأمنية الرئيسية، من قبيل جهاز الأمن الوطني و المخابرات العامة.

وقد شهدت مصر منذ عقود مصادمات طائفية تنوعت في حدتها، ولكن جذورها ضاربة في النمطية الدينية وعدم
المساواة. كما أسهم فاعلون تابعون للدولة في إدامة تلك المصادمات في بعض الحالات. ولطالما اشتكى الأقباط
المصريون من أن السلطات المصرية لا تفعل الكثير لحمايتهم أو لمقاومة المعتدين عليهم. وكثيراً ما فضّلت السلطات
"المصالحة" على الملاحقة القضائية لمرتكبي الاعتداءات.

وفشلت السلطات في وضع حد للممارسات التمييزية التي تمنع الأقباط من بناء دور العبادة أو ترميم القائم منها،
وهو ما يشكل انتهاكاً للمادة 18 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تكفل حرية التفكير
والضمير والعقيدة. وأُغلقت أو دُمّرت كنائس عديدة لأن السلطات تزعم أن تلك الكنائس لم تحصل على التراخيص
اللازمة لبنائها أو تجديدها.



عزة هلال أحمد سليمان

العدالة لجرحى المتظاهرين

"غياب العدالة هو العقبة في سبيل العدالة."

في ديسمبر/كانون الأول 2011، قام الجنود بكسر جمجمة عزة هلال سليمان، مما تسبب لها بغيوبة استمرت لعدة أيام. وهي تناضل الآن من أجل تحقيق العدالة للذين قُتلوا وجُرحوا على أيدي قوات الأمن المصرية إبان " ثورة 25 يناير " ومنذ اندلاعها.

أصبحت عزة هلال أحمد سليمان، وهي من هليوبوليس بالقاهرة وعمرها 49 عاماً، شخصية معروفة دولياً باسم "المرأة ذات الرداء الأحمر"، وقد عُرفت من فيلم فيديو أظهرها وهي تحاول أقصى جهدها حماية امرأة أخرى انكشفت ملابسها الداخلية عندما جرَّها الجنود وضربوها خلال مظاهرة احتجاج بالقرب من مقر مجلس الوزراء بالقاهرة في 17 ديسمبر/كانون الأول 2011. فما كان من الجنود إلا أن انهالوا على عزة نفسها بالضرب الوحشي.

11 الكفاح من أجل العدالة وحقوق الإنسان الناشطات المصريات يتحدثن عن نضالهن

بعد ذلك لم تتذكر شيئاً سوى أنها عندما استيقظت وجدت نفسها في المستشفى. وقد أُصيبت بكسر في الجمجمة، وكان يصعب التعرف على ملامحها بسبب تورم وجهها نتيجة للاعتداء. وكانت قد دخلت في غيبوبة لمدة أسبوع، وأبلغ الأطباء عائلتها بأن تنهياً للأسوأ.

"في البداية كان الألم مبرحاً للغاية إلى حد أنني كنت أستيقظ وأنا أصرخ، كما أغمي عليّ مراراً، ولكن العديد من الأصدقاء والأقرباء مدوا لي يد المساعدة."

كان أحد أولئك الأصدقاء رجل ما لبث أن أصبح خطيبها: "لقد ساعدني فعلاً، وكنا نعتقد الآراء نفسها بشأن الثورة والعدالة"، وقالت، وقد رسمت على محياها ابتسامة، "وهكذا، دُبتُ في حبه".

في 2 مايو/أيار 2012 أُردي بالرصاصة أثناء مشاركته في اعتصام العباسية بالقرب من وزارة الدفاع بالقاهرة، بعد أن شنت مجموعة من الرجال المجهولي الهوية هجوماً على المحتجين. وقالت عزة هلال سليمان إن "البلطجية" استُخدموا من قبل الجيش "للقيام بالعمل القذر".

لقد قلبت "ثورة 25 يناير" والانتهاكات الفظيعة حياتها رأساً على عقب. فقد نشأت في عائلة عسكرية، وعاشت حياة تقليدية للغاية. أما الآن فإنها ناشطة مقدامة وعازمة على تحقيق العدالة.

"وقد تعزّز هذا العزم بفضل أعداد الناس الذين زاروني في المستشفى، عائلات ورجالاً ونساءً وغرباء، والذين أرادوا أن يُظهروا تضامناً معي. قلت لهم: 'نحن أقوى منهم، وهم الذين يجب أن يخشونا، لأننا نتمتع بالقدرة على العمل الجماعي'."

شعرت بأنني لست أضعف من أي شخص. فالقوة لا شأن لها بنوع الجنس، بل إنها تنبع من داخل الشخص."

"إن هدفنا المشترك هو تحقيق العدالة. وكلُّ منا يحاول القيام بذلك كل يوم، في العمل وفي المنزل وفي المحاكم. أين العدالة التي طبقت على الشرطة التي قتلت المتظاهرين؟ أو الجيش الذي دهس الأقباط أمام ماسبيرو؟"

"إن ما يؤلنا جميعاً أن العديد من الأشخاص قُتلوا أو فقدوا عيونهم أو جُرحوا، ولم يعاقب أحد على فعلته. والحقيقة أن غياب العدالة هو العقبة التي تعترض سبيل العدالة."

وانتقدت عزة هلال سليمان الدستور الجديد بالقول إنه لم يُكتب بمشاركة المتظاهرين الذين أطاحوا بحسني مبارك. واتهمت السلطات والإخوان المسلمين "بمحاولة اغتيال حرياتنا".

هل تعتقد أن نضالها من أجل العدالة سينتصر؟

أجابت عزة بتحدٍ: "إذا كانت هناك عدالة، فإنني سأحصل عليها". ثمّة عدد كبير من الناس الذين يساعدونني في مصر، ولكنني إذا لم أحصل على العدالة هنا، فإنني سأقاضي الشرطة [وقوات الأمن المسؤولة عن الاعتداء] خارج البلاد. لن أياس ولن أستسلم."

هل هي متفائلة بشأن المستقبل؟

"نعم لأنّ ثمة فسحة من الأمل دائماً". وأضافت تقول: "لن تتمتع بالحقوق إلا إذا ناضلت من أجلها. وكلما ازدادت

مساندتنا لبعضنا بعضاً، كلما أصبحنا أقوى وحققنا أكثر. لن أفقد الأمل أبداً."

قمع الاحتجاجات

خلال حملة القمع التي شنتها السلطات على "ثورة 25 يناير" 2011، قتلت قوات الأمن ما يربو على 840 شخصاً. وفي ظل الحكم العسكري في الفترة من فبراير/شباط 2011 إلى يونيو/حزيران 2012، قتلت قوات الجيش والأمن أكثر من 120 آخرين. ومنذ ذلك الحين لقي أكثر من 60 شخصاً حتفهم في الاحتجاجات، وغالباً ما حدث ذلك نتيجة لاستخدام القوة المميتة وغير الضرورية من قبل قوات الأمن. واستمرت الاحتجاجات في المطالبة بتحقيق أهداف "ثورة 25 يناير" - أي حقوق الإنسان والكرامة والعدالة الاجتماعية.

وفي الوقت الذي أصبحت الاحتجاجات الأخيرة تتسم بالعنف على نحو متزايد، فقد واصلت منظمة العفو الدولية توثيق حالات استخدام القوة المفرطة وغير الضرورية على أيدي قوات الأمن. وتؤمن المنظمة بأن عمليات ضبط الأمن في التجمعات يجب أن تسترشد دائماً باعتبارات حقوق الإنسان. أما إذا كان تجمع ما غير قانوني أو إذا حدثت مخالفات طفيفة للقانون خلال التجمع السلمي، فإن ذلك يجب ألا يؤدي بالضرورة إلى اتخاذ قرار بفضّ التجمع. وبالمثل، فإنه إذا حاول عدد قليل من المحتجين تحويل التجمع السلمي إلى تجمع عنيف، فإنه يتعين على الشرطة أن تكفل تمكين الأشخاص الذين يحتجون سلمياً من الاستمرار في احتجاجهم، وعدم استخدام عنف الأقلية كذريعة لتقييد أو منع بقية المحتجين من ممارسة حقهم في حرية التجمع.

وتكررت تبرئة ساحة عدد من أفراد قوات الأمن من الجرائم التي ارتكبت خلال قمع "ثورة 25 يناير". ولم يتجاوز عدد الذين أُدينوا وحُكم عليهم بسبب قمع الجيش للمحتجين ثلاثة جنود. وقد أثار استمرار أحكام البراءة أسئلة خطيرة بشأن استقلال النيابة العامة في مصر وفعالية التحقيقات الجنائية وعمليات جمع الأدلة.

وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت السلطات تنظر في سن قانون قمعي جديد، من شأنه أن يفرض قيوداً صارمة على حق المصريين في الاحتجاج.

عزة سليمان

تدافع عن الناجيات من العنف

"التشاؤم ترف لا نقوى عليه"

عزة سليمان، محامية في الأربعينات من العمر وأم
لطفلين، تعمل من أجل منع العنف ضد المرأة
ومساعدة الناجيات من العنف، سواء كان مرتكبوه
من الأقارب أو من عملاء الدولة.

تتولى عزة سليمان رئاسة مؤسسة قضايا المرأة المصرية.
وقد أقيم مقر المركز في عشوائية بالجيزة، ويدير المركز
أيضاً ملجأ لضحايا العنف من النساء، وقالت عزة "إنه
هناك، لأن ثمة حاجة ماسة إليه في هذا المكان".

ويوفر المركز العديد من الخدمات للنساء، من قبيل تقديم
المشورة القانونية ومساعدة النساء في الحصول على وثائق
هوية، كي يكون بإمكانهن الحصول على الخدمات.

وتشغل عزة سليمان منصب منسقة "ائتلاف المنظمات
النسوية"، وتقضي معظم وقتها في التوعية بحقوق الإنسان
في القرى، وفي تعزيز المناقشات بشأن التفسيرات التقدمية
للشريعة الإسلامية.

ما الذي ساهم في أنشطتها إذن؟ تجيب عزة سليمان على هذا السؤال: "عندما كنت صغيرة في السن، كان لدي حسُّ
قيادي، وأردت أن أساعد الفقراء". ثم بدأت أتطلع إلى قضايا أكبر. فكلُّ ما فعلته يتعلق ببناء دولة أفضل".

بعد تخرجها، تطوّعت عزة سليمان للعمل مع منظمات حقوق الإنسان. وعلّقت على ذلك العمل بالقول: "كلما
ازدادت معرفتي بالانتهاكات، أصبح مفهومي للدولة يتعلق بتحسين أوضاع حقوق الإنسان".

وهي تركز الآن على ثلاثة برامج عمل: العنف ضد النساء والفتيات، ولاسيما ما يُعرف باسم "جرائم الشرف"
والزيجات القبلية التي تطال الأطفال؛ والدعوة إلى تغيير القانون، بحيث لا يتضمن تمييزاً ضد المرأة؛ والعمل في

المجتمعات المحلية من أجل تحسين مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة ومساعدة الشباب.

" نتحدث طوال الوقت مع النساء والأشخاص المهمشين، وتناول دعمهم ومساعدتهم على تحقيق العدالة. "

وقالت عزة سليمان إن النساء يجدن صعوبة في التحدث عن العنف، ولا سيما جرائم الشرف، بسبب الضغوط الاجتماعية. وأضافت تقول: " إن النساء اللاتي يحاولن إبلاغ الشرطة لا يُعاملن معاملة طيبة. فالشرطة تتخذ دائماً موقفاً منحازاً - فهي تلوم المرأة على " استفزاز " زوجها ودفعه إلى ضربها. وهناك ثقافة عدم الثقة في الشرطة، لأن النساء يخشين من التعرض للانتهاكات في مراكز الشرطة ومن معاملتهن بطريقة غير كريمة. كما أن النساء، ببساطة، لا يتقن بالقضاء. "

وتعتقد عزة سليمان أن المشكلة الرئيسية للنساء في مصر تتمثل في أنهن يفتقرن إلى الأمن المالي ويعانين من " المحرمات " الأبوية والاجتماعية. " وهذا يعني أنهن يواصلن تحمُّل إساءة المعاملة لأنهن لا يعتقدن أن ثمة بديلاً، ولا يعتقدن أنهن سيحصلن على العدالة. "

وتحدثت عزة سليمان عن الصعوبات المرتبطة بممارسات العنف ضد المرأة على أيدي الجيش. فبعض الناس يرفضون الاعتقاد بأن الجيش يمكن أن يمارس التعذيب. قبل الانتفاضة كان من الصعب للغاية تبني حالات إساءة معاملة النساء في الحجز، ولكن منذ الانتفاضة أصبح الأمر أسهل بكثير لأن أعداداً متزايدة من النساء أخذت تتجرأ على الكلام.

وعندما سُئلت عن الدستور الجديد، أجابت عزة سليمان:

" وعد [الرئيس] مرسي بمنح النساء والأقباط دوراً أكبر. ولكن الدستور لم يأت بشيء! فقد رُبُطت حقوق المرأة بالدين وليس باحتياجات المرأة المصرية. "

وأضافت تقول: " تتعرض النساء للترهيب بسبب الخطاب العام الصادر عن مؤسسات الدولة، التي يُفترض أن تكون مهمتها حماية كرامتهن... ولذا، بدلاً من معاقبة المسؤولين عن أعمال التحرش، أياً كانوا، فإن الحكومة توافق على المزيد من إقصاء المرأة. وهذا أمر فظيع! "

وعن الاعتداءات التي طالبت النساء في ميدان التحرير قالت عزة: " إنه سلاح يُستخدم، ليس لكسر شوكة المرأة فحسب، وإنما المجتمع بأسره، ولوقف الثورة. "

وأعربت عزة سليمان عن غضبها من رد فعل السلطات على الاعتداءات التي تعرضت لها النساء المحتجات، فقالت: " بدلاً من الدفع باتجاه مساءلة الشرطة بشكل فعال، يجري تحميل المسؤولية للنساء عما يحدث لهن. لماذا لا تقوم الشرطة بدورها في حماية النساء المحتجات؟ "

كما أدانت رد فعل المعارضة على تلك الحوادث: " فهم يقولون إن السبب في ذلك يعود إلى أن ثمة قضايا أكثر أهمية ينبغي التعامل معها في الوقت الراهن. وكأن مشكلات النساء ليست بهذه الأهمية. "

هل هي متفائلة بشأن المستقبل؟

"لا أستطيع أن أكون متشائمة عموماً بسبب الأنشطة التي نشهدها. فقد هُدم حاجز الخوف. وبات كل شخص يتحدث في السياسة. في الماضي لم تكن النساء والفتيات يتحدثن عن التحرش الجنسي، ولكنهن الآن يفعلن، بل بدأن بمقاومته."

ومضت تقول: "ولكن ثمة أخطاراً تهدد النساء، وخاصة الناشطات، فقد هدّدتني الشرطة، وأتّهمتُ بالعمل مع إسرائيل وتعرضتُ للشيطنة بسبب طلاقتي. ليس ثمة رجل يُعاقب بسبب طلاقه، ولكن الشرطة تهبط إلى هذا الدرك من السلوك القذر مع النساء."

ثم ابتسمت قبل أن تقول: "ولكنني أعتقد أن الضربة التي لا تقتلك تقوّيك."

العنف ضد المرأة بسبب نوع الجنس

يشكل العنف الجنسي والتحرش بالنساء نوعاً من الوباء المستشري في مصر، ولم تتخذ السلطات أية خطوات لمنع هذا السلوك. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2012 أعلنت السلطات عن قانون جديد يتعلق بالتحرش الجنسي، وأعلنت عنه مرة أخرى في فبراير/شباط 2013، ولكنها لم تقرّه. ودُكر أن النساء اللاتي حاولن تقديم شكاوى، غالباً ما قوبلن بالرفض. وبالفعل فغالباً ما يوضع اللوم على الضحايا لأنهن يرتدين "ملابس غير محتشمة"، أو يتجرأن على الظهور في المساحات العامة "للذكور".

ومنذ اندلاع الانتفاضة ما برحت النساء الناشطات يتعرضن للعنف الجنسي في الاحتجاجات. ففي يونيو/حزيران 2012، تعرضت مسيرة نظمتها ناشطات ضد التحرش الجنسي للاعتداء من قبل مجموعات من الرجال المجهولي الهوية. كما تعرضت الصحفيات اللاتي كن ينقلن أخبار الاحتجاجات للهجمات وفي بعض الحالات للاعتداءات الجنسية. وكان العنف مشابهاً لذلك الذي استُخدم في ظل حكم حسني مبارك في عام 2005، عندما استُوجرت مجموعات من الرجال للاعتداء على الصحفيات اللاتي كن يشاركن في احتجاج دعا إلى مقاطعة الاستفتاء على الإصلاح الدستوري.

وعلى مدى الأشهر الأخيرة، تعرضت النساء الناشطات وغيرهن في ميدان التحرير للاعتداءات من قبل مجموعات من الرجال المجهولي الهوية. وتم فصل النساء عن أصدقائهن وزملائهن، وقام أولئك الرجال بتطويقهن، ثم بتمزيق ملابسهن وجرّهن بعيداً، مستخدمين العنف الجنسي. ويعطي النشطاء المعنيون بتناول هذه الظاهرة عدة تفسيرات لهذه الظاهرة: ثقافة الإفلات من العقاب على أفعال العنف ضد النساء بسبب نوع الجنسانية؛ والانتهازية التي يتحلّى بها المجرمون الذين يستغلون المناخ الحالي من انعدام الاستقرار السياسي؛ والمحاولات المنهجية لإقصاء النساء من المساحات العامة، وحرمانهن من حقهن في المشاركة في الأحداث التي ترسم مستقبل مصر؛ وعدم اهتمام الحركات السياسية والمسؤولين ووسائل الإعلام بهذه القضية.

وفي أعقاب الاعتداءات، أنحى أعضاء في لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشورى باللائمة على النساء أنفسهن.

إنجي غزلان

مكافحة التحرش والعنف الجنسي

"ثمة الكثير من المقاومة لأي شكل من أشكال التغيير"

تعمل إنجي غزلان من أجل مكافحة التحرش والعنف الجنسي في مصر. وهي واحدة من بين اللواتي قمن بتأسيس "خريطة التحرش"، وهي مبادرة على شبكة الإنترنت تأسست في ديسمبر من عام 2010 وتهدف إلى توثيق حوادث العنف المرتكب ضد المرأة. كما تعمل إنجي في مبادرة "قوة ضد التحرش / الاعتداء الجنسي الجماعي (أوبانتيش)" التي تأسست في نوفمبر من عام 2012.

ما الدافع الذي حملها على إطلاق مبادرة "خريطة التحرش"؟ تجيب إنجي غزلان قائلةً: "كان هدفنا يتمثل في لفت انتباه الرأي العام إلى المشكلة، وإتاحة المجال للفتيات كي يتحدثن عن معاناتهن. كما نهدف إلى نشر الوعي بهذه القضية على وجه الخصوص (تعني التحرش الجنسي) باستخدام شبكات التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت".

وبحكم عملها مع مبادرة أوبانتيش، تحاول إنجي غزلان مع غيرها من الناشطات وقف العنف الجنسي في ميدان التحرير، ومساعدة الناجيات. وتقول إنجي: "منذ حلول الذكرى الثانية للثورة، تعاملنا مع 19 حالة من حالات الانتهاك الجنسي".

وأضافت إنجي غزلان قائلةً: "نتدخل لمساعدة الفتيات و النساء للإفلات من وسط الحشود؛ ثم نقدم لهن المساعدة في الحصول على الرعاية الطبية والنفسية. فهذا هو هدفنا الرئيسي - مساعدة الناجيات اللواتي يواجهن مثل هذه المحنة".

وككثيرات غيرها، تعتقد إنجي أن الاعتداء على المحتجات في ميدان التحرير هو أمر منظم ومنسق بهدف إسكات صوت المرأة. وقالت معلقةً: "لقد حملت أحداث العنف الجنسي في ميدان التحرير مؤخراً طابعاً سياسياً؛ فلقد كانت منظمة، أو قد بدت كذلك على الأقل، إذا ما أخذنا بالحسبان السياق الذي تمت فيه، وهو ما تمثل بتصعيد في العنف الموجه ضد المرأة".

وأشارت إنجي غزلان إلى ما تشعر به من إحباط حيال موقف السلطات من حقوق المرأة. وأضافت إنجي قائلةً: "لا تتوافر إرادة سياسية لتغيير القوانين، وخصوصاً تلك منها التي تلحق الأذى بالمرأة. حتى إنهم ليسوا راغبين في مناقشة الأمر، وفي حال قبولهم بذلك، فنسمع أفكاراً متحفظة جداً، ومواقف من قبيل ما قيل في مجلس الشورى الذي وجه اللوم إلى النساء في تعرضهن للاغتصاب".

17 الكفاح من أجل العدالة وحقوق الإنسان
الناشطات المصريات يتحدثن عن نضالهن

ولقد عبرت إنجي عن خيبة أملها تجاه الدستور الجديد قائلةً: "أشعر أن الدستور يستبعد المرأة ويميز ضدها. ولا يحرص الدستور على رعاية وضع المرأة في المجتمع".

وهل هي متفائلة بالمستقبل؟

تجيب إنجي قائلةً: "أنا لست متفائلة أو متشائمة بالمستقبل. وأشعر أن ما زال هناك الكثير، وأنتظر رؤية ما الذي سوف يحصل. ولكن يمكنني أن أقول لكم أن القادم لا يبشر بالخير. إذ ثمة الكثير من المقاومة لأي شكل من أشكال التغيير".

أمينة عجمي

حماية النساء من العنف

"أشعر بالفخر كوني
تمكنت من الحديث مع
العاملات في مجال
الجنس، واستطعت أن
أنشر الوعي بينهن حول
حقوقهن."

أفلحت أمينة عجمي في التخلص من سنوات من العنف الأسري الذي عانت منه على يدي زوجها، وذلك على الرغم من المخاطر الاجتماعية والاقتصادية الجمة التي تصاحب مثل هكذا قرار. ولقد عملت طوال السنوات العشر الماضية لصالح منظمات غير حكومية تُعنى بنشر وحماية حقوق الأشخاص المعرضين للخطر، وخصوصاً العاملات في مجال الجنس، والأشخاص المتعايشين مع مرض فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة / الإيدز، حيث يقطن



©Amnesty International

العديد منهم في الأحياء الفقيرة.

وتنحدر أمينة عجمي من بني سويف الواقعة جنوبي القاهرة، وبعد تخرجها من كلية الآداب، توقفت أمينة عن العمل بعد إنجابها طفلين. بيد أن منزلها قد أضحي مكاناً يعجّ بالربح.

وقالت أمينة: "لقد وقعت ضحية العنف الأسري على يد زوجي. لقد عانيت أيما معاناة، ولكنني تمكنت في نهاية المطاف من الانفصال عنه. لقد حدث ذلك قبل 11 عاماً".

أضافت أمينة قائلة: "لقد صُغقت عائلتي عندما انفصلت عن زوجي، حيث كان طفلاي حينها بعمر سنة وثلاث سنوات".

ولقد علمت أمينة بأصعب الوسائل "إن الأمر الأكثر أهمية بالنسبة للنساء هو تمكينهن اقتصادياً". وأضافت أمينة قائلة: " وبدون ذلك، فإنهن لا يستطعن الفكك من إفسار العلاقات أو الأوضاع المسيئة لأنهن عالقات في

19 الكفاح من أجل العدالة وحقوق الإنسان
الناشطات المصريات يتحدثن عن نضالهن

مصيدة. وكانت هذه هي العقبة الرئيسية التي منعتني من ترك زوجي. ".
ولقد نجحت أمينة، التي بلغت سن الثانية والأربعين الآن، في تحويل صدمتها الشخصية إلى قوة دافعة لمساعدة الأخريات اللواتي تعرضن للمعاناة، أو كن عرضة لخطر التعرض للعنف. وعملت لثمان سنوات مع مؤسسة الشهاب للتنمية الشاملة حول موضوع العنف الموجه ضد المرأة، والقضايا المتعلقة بالعاملات في مجال الجنس. وتجد أمينة نفسها معرضة للخطر بحكم عملها. فلقد اعتُقلت في يناير 2010 أثناء إجراء مقابلة مع العاملات في الجنس، واقتيدت إلى قسم شرطة مصر القديمة، وتم تفتيشها بتجربتها من ملابسها، وأودعت في زنزانة طوال الليل.
ولقد أمضت السنوات الماضية في العمل أيضاً مع منظمة "معاً" غير الحكومية التي تُعنى بالتركيز على الصحة والأطفال والتنمية والوقاية من مرض فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة/ الإيدز.
وعندما طرحنا عليها سؤالاً يتعلق بالدستور المصري، قالت أمينة أن الدستور "لا يهتم بالمرأة، وكأنها غير موجودة". وقالت أمينة أن الدستور يمكن أن يسمح بزواج الأطفال أيضاً.
وأضافت قائلة: "لا يمنح الدستور المرأة أية فرص لدخول البرلمان، أو وزارة العدل أو أية مناصب أخرى من هذا القبيل".

وفيما يتعلق بالاحتجاجات الأخيرة، قالت أمينة: "لقد انتُهكت الثورة. وقُتل شبان تتراوح أعمارهم بين 18، و25 عاماً. وهؤلاء هم مستقبل البلد. إذا قمت بقتلهم فلا مستقبل لهذه البلد؛ فالأمر بهذه البساطة".

وهل هي متفائلة بالمستقبل؟

قالت أمينة: "أعتقد أن الوضع الحالي في مصر ينطوي على تحديات من نوع خاص. فقبل الثورة، دأبت الحكومة وبكل بساطة على رفض منح المرأة حقوقاً بعينها. وأما الآن، فتتمثل المشكلة في إصرار بعض العناصر الدينية على القول أن النساء سوف يدخلن النار إذا قمن بالمطالبة باحترام حقوقهن".

العنف الأسري

كما هي الحال في غيرها من البلاد، يشيع العنف الأسري في مصر حسب ما زُعم. ولا يجرم القانون المصري العنف الأسري في الوقت الراهن؛ بل يتم التعامل معه كأحد أشكال "الاعتداء". كما إن قانون العقوبات لا يجرم الاغتصاب في إطار الزواج. ولقد انتقدت لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تعامل السلطات مع العنف الأسري، وأشارت إلى عدم كفاية خدمات الدعم الاجتماعي ونقصها وغياب التنسيق المتعلق بها، وعدم توافر سبل إيواء النساء.

ولقد ضغطت منظمات حقوق الإنسان على السلطات كي تسن قوانين جديدة تكافح العنف الموجه ضد المرأة. ولقد أعلنت السلطات أنها بصدد إصدار تشريع جديد يكافح التحرش الجنسي، بيد أنها لم تمرره بعد. وفي مارس 2012، وجه مركز النديم لإدارة قضايا الناجيات من العنف وإعادة تأهيلهن، وهو منظمة غير حكومية، الدعوة إلى مجلس الشعب في مصر كي ينظر في إمكانية إصدار قانون يُعنى بوجه خاص بتجريم العنف الأسري، بيد أن المجلس قد حُل في يونيو من عام 2012.

وبموجب أحكام القانون الدولي، ثمة التزام مترتب على مصر يقضي منها الحرص على احترام المسؤولين فيها لحقوق الإنسان، والتصدي ضمن إطار "العناية الواجبة" للانتهاكات التي يرتكبها الأفراد غير الاعتباريين من قبيل الزوج وغيره من أفراد الأسرة. ويعني ذلك أن الحكومة ملزمة بتوفير سبل الوقاية من العنف الأسري، وأن تحقق فيه متى ما وقع، وأن تقاضي مرتكبيه في محاكمات عادلة، وأن توفر التعويضات وسبل الانتصاف للناجيات وتوفير الخدمات اللازمة لهن.



منال الطيبي

الدفاع عن الحق في السكن

"أتوقع هجوماً وشيكاً على منظمات حقوق الإنسان"

ترأس منال الطيبي المركز المصري لحقوق السكن، وكانت إحدى أعضاء الجمعية التأسيسية إلى أن تقدمت باستقالتها في 24 سبتمبر 2012. ولقد كانت منال إحدى الناشطات مع مجموعة منظمة العفو الدولية في مصر قبل سنوات خلت، وتعمل الآن على وقف الإخلاء القسري في العشوائيات وضمان احترام الحقوق المتعلقة بالسكن.

وتبلغ منال طيبة 44 عاماً من العمر وهي أم لفتى يبلغ من العمر 16 عاماً. وقالت أن العمل في مجال حقوق

الإنسان قد اجتذبتها عندما كانت طالبة في الجامعة، وأصبحت ناشطة سياسية يسارية. وقالت منال: "لقد أردنا الحصول على الديمقراطية، وحقوق العمال والعدالة الاجتماعية؛ ولكنني أردت تغيير الأمور على الفور، لا أن اضطر إلى انتظار الثورة".

وعقب تخرجها من الجامعة، سنحت لمنال فرصة اللقاء بخبير من مجموعة عمل منظمة العفو الدولية. وتقول منال: "منذ تلك اللحظة، بدأت في تعلم المزيد عن حقوق الإنسان. ولقد انضمت إلى منظمة العفو الدولية وأصبحت إحدى المنسقات فيها".

وتضيف منال قائلة: "بعد سنتين، أدركت أنني كنت أمضي وقتاً في العمل على نشر حقوق الإنسان أكثر من الوقت الذي أمضيه في وظيفتي. ولذا، فلقد قررت الانضمام إلى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان".

وأضمت منال بعد ذلك بعض الوقت في العمل مع مختلف منظمات حقوق الإنسان، وخصوصاً جمعية حقوق الإنسان و المساعدة القانونية و مركز القاهرة لحقوق الإنسان، حيث أجرت بعض البحوث هناك. وأضافت منال قائلة: "بيد أن ذلك كله لم يكن كافياً لأنني أردت أن أكون جزءاً من الأحداث، لا أن يقتصر دوري على دراستها بعد وقوعها".

وبعد زواجها وإنجابها لطفلها، عملت منال كمذيعة مع إحدى وسائل الإعلام التابعة للدولة. وأضافت قائلة: "ثم قررت أن أسس حركة تدافع عن حقوق السكن لأن تلك الفترة شهدت وقوع الكثير من حالات الإخلاء القسري. ولقد اطلعت على تفاصيل بعض منها في المنطقة الواقعة وراء مبنى الإذاعة والتلفزيون الذي كنت أعمل فيه".

وأضافت قائلة: "اتصلت بالعديد من منظمات حقوق الإنسان للتصدي للمسألة، بيد أنها رفضت التعاون. فلقد كانت جميعها تُعنى بالحقوق السياسية والمدنية، وقالت أن السكن لم يكن من بين تلك الحقوق – بما في ذلك منظمة العفو الدولية (التي لم تكن معنية بهذا النوع من الحقوق في حينه)".

وإردفت منال القول: "بدأت العمل على إطلاق مبادرة من تلقاء نفسي، وباستخدام أموالي الخاصة. وعملت أربع سنوات على أساس تطوعي من منزلي، أو منازل أخرى. وفي نهاية المطاف، حصلنا على بعض الأموال من منظمات مختلفة وأطلقنا المركز المصري لحقوق الإسكان".

وعقب " ثورة 25 يناير"، أنضمت منال إلى عضوية الجمعية التأسيسية، لتكون من بين الأصوات المستقلة القليلة فيها. وقدمت استقالتها قبيل يوم من لقاء منظمة العفو الدولية معها، وأنحت باللائمة على تهريب الإسلاميين لها، وأنه كان وراء قرارها بالاستقالة.

وقالت منال أن استقالتها قد جاءت على خلفية مقترحات تنتهك حقوق المرأة والطفل. وأضافت قائلة: "لقد بدا لي أنه كان من الأفضل لي في حينه أن أعارض تلك السياسات من خارج الجمعية التأسيسية وليس من داخلها".

وإردفت القول أن "الدستور الجديد لا ينص على توفير أي نوع من أنواع الحماية للمرأة. بل إنه يقلص في واقع الحال من الحقوق القليلة التي مُنحت للمرأة بموجب دستور عام 1971. فلقد انتَهكت روح الثورة على مستويات عدة".

وأضافت منال الطيبى قائلة: "بالقطع سوف لن يكون للدستور أدنى تأثير على وجود المرأة في المواقع القيادية. ولا أعتقد أننا بصدد رؤية الكثير من التغيير فيما يتعلق بمشاركة المرأة السياسية في مصر".

كما عبرت منال عن غضبها حيال أحداث العنف الجنسي التي وقعت في ميدان التحرير مؤخراً قائلة: "لقد هدف التحرش إلى إخافة المحتجات بحيث يتوقفن عن المشاركة في المظاهرات".

وهل هي متفائلة بالمستقبل؟

تجيب منال قائلة: "الأمر ليس منوطاً بالتفاؤل – بل يتعين علي أن أتابع العمل في الدفاع عن حقوق الإنسان

ونشرها".

وأضافت منال قائلة: "لا يبشر الوضع الراهن بالخير أبداً. وليس هذا ما كنا نسعى إليه في الثورة. وفي الماضي، أي عندما كنا نناضل ضد نظام مبارك، لم يتهمنا أحد بالردة والكفر. كانوا يعتقلوننا نعم، ولكن لم يرمونا بالكفر أبداً. والآن، إذا ما عبرنا عن وجهة نظر مخالفة، فسوف يسيئون إلينا ضمن إطار ديني".

وتخشى منال على سلامة ناشطي وناشطات حقوق الإنسان، مع تنامي الاتهامات لهم بتلقي أموال خارجية وتنفيذ أجندات جهات أجنبية. بيد أنها أضافت بذرة يشوبها التحدي قائلة: "لكنني سوف أظل متفائلة لأن حركات المقاومة - المقاومة نفسها لم ينته أمرها بعد".

واضافت القول: "أنا متفائلة بشباب هذا البلد لأنهم يرغبون في التغيير، وأنا واثقة أنهم لن يستسلموا قبل حصول ذلك التغيير". وفي معرض إشارتها إلى المخاطر التي يواجهها الناشطون والمحتجون، قالت منال طيبة: "هم جميعاً مشروع شهداء".

المساكن العشوائية

تنعدم الخيارات أمام أكثر من 12 مليون شخص في مصر، ولا يجدون أمامهم سوى العيش في الأحياء الفقيرة العشوائية المنتشرة جراء النقص المزمن الذي تعانيه البلاد من وحدات السكن غير المكلفة. وبالنسبة للعديد ممن أُجبروا على العثور على منزل في هذه العشوائيات، فيجدوا ضالتهم في أي مأوى يمكنه أن يقيهم من مناخ مصر القاسي - أي بين متاهات المدافن العتيقة في القاهرة، وفي المباني القديمة الأيلة للسقوط، أو تحت سقف من الورق المقوى، أو الصفيح أو الخشب. وتفتقر الكثير من تلك العشوائيات للبنية التحتية الأساسية من قبيل خدمات الإصحاح البيئي (الصرف الصحي) وشبكات أنابيب مياه الشرب، ويندر توافر الكهرباء فيها أو يكاد يكون منعدماً.

وفي بعض الأحياء في تلك المناطق، تبرز مشاكل من قبيل الانزلاقات الصخرية، والحواف الصخرية التي تشكل خطراً على سكان المنطقة، ومرور خطوط سكة الحديد فيها، ومخاطر الفيضان، وقنوات المجاري المكشوفة، ووجود أسلاك الضغط العالي، وغيرها من المخاطر التي تتهدد على نحو خطير حياة الناس وصحتهم، وخصوصاً كبار السن والشباب منهم. ومما يزيد من شظف العيش في تلك المناطق هو اكتظاظها بساكنيها وغياب البنية التحتية، وانتشار العنف فيها، بيد أن مجتمعاتها المحلية تتصف بالحيوية والمكانة.

ولطالما دعت منظمة العفو الدولية السلطات إلى التحرك فوراً في سبيل حماية قاطني العشوائيات الذين يواجهون خطراً حقيقياً يهدد حياتهم، وخصوصاً ضرورة إخلاء المناطق الخطرة وإيواء ساكنها بشكل دائم أو مؤقت. ويوصفها إحدى الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ثمة التزام يترتب على مصر ويقتضي منها احترام الحق في توفير السكن اللائق وصونه وإعماله طبقاً لأحكام البند الأول من المادة 11 من العهد. وتقتضي المادة أن تُحجم الحكومة المصرية عن إخلاء السكان من مساكنهم قسراً، وحماية الأشخاص من تدخل الأطراف الثالثة من قبيل مالكي العقار في حقوقهم؛ كما يتعين على السلطات أن تتبنى تدابير من شأنها إعمال كامل الحقوق المتعلقة بالسكن اللائق. كما يتعين على السلطات أن توفر الحد الأدنى من المستويات الضرورية من السكن لجميع الناس، وإعطاء الأولوية للفئات الأقل حظاً عند وضع المخصصات لجميع البرامج. كما يقتضي العهد من الحكومة ضمان حق الناس في المشاركة، وأن تتم استشارتهم بالقرارات التي من شأنها أن تؤثر على حقوقهم، وإتاحة وسائل الانتصاف الفعالة لهم في حال انتهاك أي من تلك الحقوق.

وفي واقع الممارسة العلمية، فلقد دأبت السلطات المصرية على معاملة الناس القاطنين في العشوائيات بازدراء، وقامت بإخلائهم قسراً، واعتدت عليهم وزجت بهم في السجون في حال أظهروا الجرأة على الاحتجاج. ويعيش معظم قاطني العشوائيات في ظل خوف جراء الظروف الخطيرة المحيطة بهم، وهاجس الإخلاء القسري.

عائشة أمين

إحدى المناصرات عبر مواقع الإنترنت للمثليات والمثليين والثنائيين
والثنائيات و مغيري الهوية الجنسية

"ساد شعور من الحرية والقبول في ميدان التحرير، الأمر الذي جعلني أشعر بالأمل".

عائشة أمين (ولقد قمنا بتغيير اسمها هنا حفاظاً على سرية هويتها) هي في الثلاثينات من العمر، ودأبت منذ عام 2007 على محاولة تأسيس شبكة غير رسمية للمدافعة عن حقوق للمثليات والمثليين والثنائيين والثنائيات و مغيري الهوية الجنسية في مصر.

قلّة هي القضايا والمواضيع في مصر التي تتخذ طابعاً إشكالياً جدلياً أكثر من موضوع حقوق المثليات والمثليين والثنائيين والثنائيات و مغيري الهوية الجنسية ، وموضوع كراهية المثلية الجنسية والتمييز ضد أفراد تلك الفئات . إذ تنتشر أشكال الانتهاكات من طرف الدولة والجهات الفاعلة غير المنضوية تحت لواء الدولة، والقائمة على أساس لتوجهات والميول الجنسية، و/ أو الهوية القائمة على نوع الجنساني، وبوصفها مصادر تهديد حقيقية لهم.

ولقد أخبرت عائشة أمين منظمة العفو الدولية أنه، ونظراً لاستحالة مناصرة حقوق المثليات والمثليين والثنائيين والثنائيات و مغيري الهوية الجنسية في العلن بمصر، وتوفير المساعدة لمن انتهكت حقوقهم منهم، فيقتصر نشاطها وتحركها على الفضاء الافتراضي عبر شبكة الانترنت من خلال العمل عبر ملفات بأسماء وهمية على الشبكة؛ وتقول عائشة وقد ملأ التنهد صوتها: "إن شبكة الإنترنت هي بوابتنا الوحيدة"، فهي تقر بعدم قدرتها على التواصل مع الآخرين خارج فضاء الإنترنت.

وقالت أنها تعتبر نفسها محظوظة نظراً لتقبل أقاربها لوضعها إلى حد ما، حتى وإن كانوا يعتقدون أن بقاءها كمثلية هو أمر مؤقت، وأنه داء يمكن للشخص أن يبرأ منه، وأن حالها سوف يصلح في نهاية المطاف.

وترغب عائشة بمساعدة اللواتي كن أقل حظاً منها: أي اللواتي حبستهن عائلاتهن في المنزل كلما ساورهم الشك في تصرفاتهن، واللواتي قامت أسرهن بإدخالهن إلى المصحات النفسية، واللواتي أكرهن على الزواج رغماً عنهن.

ويتجسد حلمها في تأسيس منازل آمنة لإيواء المثليات اللواتي يواجهن مثل تلك التوجهات والمواقف، وتوفير ملاذ لهن عندما يواجهن خطر التعرض للعنف، والعتور على فرص عمل لهن كي يتمكنّ من إعالة أنفسهن بشكل مستقل. ولقد أخبرت عائشة أمين منظمة العفو الدولية أن بعض المثليين والمثليات يُقدمون على ما يُسمى "زواج

التغطية" كي يتمكنوا من وقف الضغوط الاجتماعية عليهم، ومما يتيح لكلا الشريكين التعبير عن أنفسهم بحرية، وهو ما يشعر العديد منهم أنه الخيار العملي الوحيد المتاح أمامهم آخذين بعين الاعتبار التوجهات والمواقف التمييزية ضدهم في مصر.

كما ترغب عائشة أمين في تأسيس شبكة توفر خدمات الدعم النفسي للشابات اللواتي يشعرن بالعزلة، ويعانين جراء هويتهن الجنسية. ويركز أحد مشاريعها الحالية على إنشاء مرسوم المثليات والمثليين والثنائيين والثنائيات و مغيري الهوية الجنسية كي يتسنى لهن اللقاء ببعضهن البعض بأمان.

كما إنها تقوم بتنفيذ بعض أفكارها بشكل غير رسمي بالتعاون مع مجموعة من الأصدقاء والأشخاص من ذوي نفس الأفكار، والذين يسعون جميعاً من خلال صلاتهم ومعارفهم وتبرعاتهم دعم الأشخاص في حاجة من خلال استضافة بعض من يقمن بالفرار من منازلهن، وتوفير المساندة المادية والنفسية لهن.

ولقد ساعدت فتاة تبلغ من العمر 22 عاماً. فلقد اكتشف شقيقها أمرها من خلال الاطلاع على سجلات الدردشة التي تقوم بها على شبكة الإنترنت، وقام بحبسها في منزل أسرتها لمدة تزيد على سنة ونصف السنة. ولقد أصبح لديها ميولاً انتحارية جراء احتجازها بهذا الشكل. وأمضت عائشة أمين ساعات طوال في الحديث معها عبر الهاتف وشبكة الإنترنت، وزودتها بالمساندة والمشورة العاطفية، وناقشت الحلول الممكنة معها.

واتصلت فتاة أخرى عبر الشبكة بعائشة أمين لاستشارتها بعد أن قام والدها باغتصابها، وإدعاء والدتها بعدم ملاحظتها لذلك. واتصلت امرأة أخرى بعائشة أمين عبر الإنترنت أيضاً وطلبت منها الحصول على المشورة الجنسية، وضمانات بأن مشاعرها هي مشاعر طبيعية.

وقالت عائشة أمين: "خلال 18 يوماً في ثورة 25 يناير، كان يحدوني الأمل بإمكانية تحسن الأمور، وأن يحصل انفتاح في المجتمع، يصاحبه المزيد من التسامح. لكننا بحاجة إلى إعادة تثقيف الناس ونشر الوعي بينهم. فلا يسعنا أن نغير بشكل سطحي فقط. فلقد بعث الحرية والقبول اللذين لمساهما في ميدان التحرير على الكثير من الأمل في نفسي".

وتعتقد عائشة أن مثل تلك الآمال قد أُحبطت جراء التحركات المختلفة التي قامت السلطات بها من قبيل إصدار الرئيس مرسي لإعلان يمنح نفسه بموجبه صلاحيات واسعة في نوفمبر من عام 2012.

وقالت عائشة أمين: "مع صدور الإعلان الدستوري الأول، بدأت أتساءل عن السبب الذي دفعنا إلى القيام بكل ما قمنا به، ولماذا قُتل كل أولئك الناس؟ فالأمر لا يتعلق بالحكومة وحدها؛ إذ ينبغي تغيير العقلية، وهو ما يتطلب بعض الوقت".

وهل هي متفائلة بالمستقبل؟

تقول عائشة أمين: "أنا متفائلة بطبعي؛ فأنا أؤمن بقدرات الناس، وأنهم قادرين على التطور والتغيير نحو الأفضل".

حقوق المثليات والمثليين والثنائيين والثنائيات و مغيري الهوية الجنسية

في مصر

كما هي الحال في العديد من البلدان الأخرى، يواجه المصريون المثليون والثنائيون و مغيري الهوية الجنسية التمييز و العنف الموجه ضدهم. كما إنهم لطالما واجهوا قمع السلطات التي لا تعترف بحقوقهم.

وإبان حكم الرئيس حسني مبارك، وثقت منظمة العفو الدولية الحالات التي شهدت استهداف الأشخاص جراء سلوكهم الجنسي، واتهامهم "بالفجور" بموجب أحكام القانون المتعلق بالدعارة (القانون رقم 10 لعام 1961 في شأن مكافحة الدعارة). ولا يتوافر الكثير من التفاصيل فيما يتعلق بتعريف "الفجور" في متن القانون نفسه، بيد أن القضاء المصري قد طبق المصطلح على العلاقات الجنسية المثلية في سياق دعارة الرجال، وكذلك العلاقات الجنسية التي تتم بالتراضي بين الذكور.

وفي مايو من عام 2001، اعتُقل حوالي 60 شخصاً في القاهرة، أغلبيتهم من المتواجدين في ناد ليلي على متن القارب المعروف لاسم "كوبين بوت"، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى إدانة وسجن 21 من الرجال بتهمة "ممارسة الفجور بشكل معتاد"، وفيما أُدين أحدهم بتهمة ازدراء الأديان، وأدين ثالث بكلتا التهمتين. وفي حلقة جديدة من مسلسل القمع هذا في أكتوبر 2007، اعتُقل 24 رجلاً في القاهرة والإسكندرية بتهمة "الفجور". ولقد أُخضع معظم عنوة لفحوصات قسرية شرعية "لإثبات" ضلوعهم في سلوكيات جنسية مثلية. وحُكم على معظمهم بالسجن لفترات مختلفة. وفي يناير 2009، احتُجز 10 رجال آخرين، وأنُهموا بممارسة "الفجور" على نحو معتاد وخضعوا لفحص قسري لكشف إصابتهم بفيروس نقص المناعة، ولفحوصات شرعية دون موافقتهم. ولقد جرى إخلاء سبيلهم فيما بعد بالكفالة.

وفي يونيو من عام 2012، قال ممثل مصر في الأمم المتحدة للمقررئين الخاصين المعنيين بحرية التجمع وتشكيل الجمعيات، ومكافحة الإرهاب أن مسألة "التوجهات والميول الجنسية" هي على قدر كبير من الجدل، وأنها "ليست جزء من حقوق الإنسان المتفق عليها عالمياً". وقال أنه ينبغي على المقررين التركيز على حقوق "الأشخاص الحقيقيين".

إن التجريم الفعلي للعلاقات الجنسية التي تتم بالتراضي بين البالغين من نفس الجنس لهو أمر تمييزي ويناقض التزامات مصر القاضية باحترام أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والذي ينص على حماية الحقوق المتعلقة بحرية الحماية من التعرض للتمييز (المادتان 2، و26)، وحرية التعبير عن الرأي (المادة 19)، وحرية عدم التدخل التعسفي في حق الخصوصية الشخصية (المادة 17)، وحرية الوجدان (المادة 18). كما انتهك الحق في الخصوصية من خلال التدابير القسرية من قبيل إجراء الفحص الإجباري الخاص بفيروس نقص المناعة، كما إن الحق في حرية الفرد والأمان على شخصه (المادة 9) يتعرض للانتهاك عندما تُستخدم ذريعة الإصابة بمرض الإيدز كمبرر لحرمان المصاب من حريته أو احتجازه.

التحرك المطلوب الآن

تدعو منظمة العفو الدولية السلطات المصرية إلى مكافحة العنف الجنسي الذي يحول دون مطالبة المرأة بالحصول على حقوقها. وفي هذا المقام، فتحت المنظمة السلطات على القيام بما يلي:

- ضمان مشاركة النساء في الاقتراع في جميع الانتخابات والاستفتاءات على قدم المساواة مع الرجال، ودون أن يواجهن أية قيود أو مضايقات أو إكراه؛
- الحرص على مشاركة المرأة في صياغة السياسات الحكومية، وخصوصاً في الأطر الدستورية والقانونية، وتمكينها من أن تشغل المناصب العامة وتشجيعها على القيام بذلك؛
- الإدانة العلنية لجميع أشكال العنف القائم على نوع الجنس، والتحرش و الاعتداء الجنسي، ودون أي تحفظ؛
- وضمان فتح تحقيقات وافية ومحايدة ومستقلة في جميع القضايا التي تضمنت مزاعم وقوع عنف قائم على نوع الجنساني واعتداءات على من يحاولون إنقاذ الناجيات، وخصوصاً تلك الأحداث التي وقعت في محيط منطقة ميدان التحرير، وذلك بهدف تحديد هوية الجناة ومقاضاتهم في محاكمات عادلة، ودون اللجوء إلى فرض عقوبة الإعدام؛
- وإعطاء تعليمات واضحة لموظفي أجهزة إنفاذ القانون كي يتوخوا العناية الواجبة في التحقيق بحوادث العنف الجنسي والتحرش المرتكبة ضد النساء، واحترام حقوق الناجيات، وضمان عدم تعريضهن لمزيد من الصدمات والمعاناة جراء إجراءات نظام العدالة المتبعة؛
- والحرص على ممارسة المرأة لحقها في التجمع السلمي دون خشية منها على سلامتها؛
- والتشاور مع الخبراء، وخصوصاً الناشطات في مجال حقوق المرأة، والناشطين في حقوق الإنسان، والمحامين والأطباء، وإخصائي علم النفس، والتربويين على وضع وتنفيذ إستراتيجية للقضاء على العنف الجنسي والتحرش بالمرأة، بما في ذلك إطلاق حملة وطنية لنشر الوعي ومكافحة التحرش والعنف والتنميط السلبي القائمين على نوع الجنس؛
- واستحداث أحكام قانونية تهدف إلى مكافحة جميع أشكال العنف القائم على نوع الجنس، وخصوصاً العنف الأسري، والاعتصاب ضمن إطار الزواج، والتحرش الجنسي، وتعديل القوانين التي تميز ضد المرأة، وذلك امتثالاً للالتزامات المترتبة على مصر بموجب أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان.

يُرجى كتابة الرسائل إلى عناية:

سيادة الرئيس محمد مرسي

مكتب رئيس الجمهورية

القصر الرئاسي

هيليوبوليس

القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس رقم: +202 2391 1441

سواء كان الأمر يتعلق بصراع
كبير تُسلط عليه الأضواء، أو بركن
منسي في الكرة الأرضية، فإن
منظمة العفو الدولية تناضل
في سبيل العدالة والحرية
والكرامة للجميع، وتسعى
لحشد الجهود من أجل بناء
عالم أفضل.

ما الذي بيدك أن تفعله؟

لقد أظهر النشطاء في شتى أنحاء العالم أن بالإمكان مقاومة القوى الخفية التي تقوّض حقوق الإنسان. فلتكن عنصراً من عناصر هذه الحركة. ولتواجه أولئك الذين يتاجرون في الخوف والكرهية.

■ انضم إلى منظمة العفو الدولية حتى تصبح عنصراً من عناصر حركة عالمية تناضل في سبيل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان، وشارك مع منظمة العفو الدولية في بناء عالم أفضل.

■ قدم تبرعاً لدعم عمل منظمة العفو الدولية.

معاً نستطيع أن نسمع العالم أصواتنا.

أرغب في تلقي المزيد من المعلومات عن كيفية الانضمام إلى منظمة العفو الدولية.

الاسم

العنوان

البلد

البريد الإلكتروني

أود أن أقدم تبرعاً لمنظمة العفو الدولية (تقبل التبرعات بالجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي واليورو)

المبلغ

يُرجى تقييده على بطاقة: Visa Mastercard

رقم

تاريخ الانتهاء

التوقيع

أريد أن
أساعد

يُرجى إرسال هذه الاستمارة إلى فرع منظمة العفو الدولية في بلدك (انظر www.amnesty.org/en/worldwide-sites لمزيد من المعلومات عن عناوين منظمة العفو الدولية في أنحاء العالم).

وفي حالة عدم وجود فرع للمنظمة في بلدك، يُرجى إرسال الاستمارة إلى الأمانة الدولية للمنظمة في لندن، على العنوان التالي:

Amnesty International, International Secretariat,

Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, United Kingdom



الكفاح من أجل العدالة وحقوق الإنسان الناشطات المصريات يتحدثن عن نضالهن

تتعرض الحقوق الإنسانية للمرأة في مصر اليوم للتهديد. فقد تم إقصاء النساء إلى درجة كبيرة عن الحياة العامة - الحكومة وهيئات التشريع والقضاء. وفي الشوارع، تعرّضت النساء المحتجات إلى موجة جديدة من العنف الجنسي بهدف منعهن من المشاركة في الاحتجاجات، على ما يبدو. وتواجه النساء تمييزاً في القانون والممارسة على السواء. ولا يكفل الدستور الجديد المثير للجدل، الذي اعتُمد في ديسمبر/كانون الأول 2012، الحماية لحقوق المرأة، بل ربما يمهد الطريق إلى اتخاذ تدابير جديدة تنطوي على تمييز.

وتقف النساء الناشطات على الخطوط الأمامية للنضال من أجل حقوق الإنسان في مصر. إن رفضن الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان، ويكافحن ظاهرة التحرش الجنسي، ويدافعن عن حقوق سكان العشوائيات وغيرهم من المعرّضين لخطر الانتهاكات، ويعملن من أجل العديد من القضايا الأخرى. كما تقف الناشطات في سائر أنحاء مصر دفاعاً عن حقوقهن، ولا يستطيع القمع أن يردعهن.

ويتحدث هذا التقرير عن ثمانين ناشطات يكافحن من أجل تحقيق العدالة وحقوق الإنسان في مصر، ممن تحدثن مع منظمة العفو الدولية عن نضالهن وأمالهن.

amnesty.org

رقم الوثيقة: Index: MDE 12/011/2013 Arabic
مارس/آذار 2013



منظمة العفو
الدولية